الملحق المرفق

# الوقائع القانونية لتعيين حدود المياه الأفريقية

## 1- المقدمة:

أ - تتصف المياه الداخلية والمحيطات والبحار فى قارة أفريقيا بكثافة الأنشطة البحرية [التقليدية (الشحن - صيد الأسماك) - الجديدة (تربية الأحياء المائية - إستغلال الطاقة المتجددة فى أعالي البحار)] وترجع زيادة كثافة الأنشطة فى (المياه الداخلية - المحيطات - البحار) بقارة أفريقيا إلى (إنعدام الأمن - إنتشار الأنشطة غير المشروعة - تدهور البيئة البحرية - إنحصار التنوع البيولوجى - الآثار المتفاقمة لتغيرالمناخ) وتسعى الدول الأفريقية لتوفير إطارا واسعا من الحماية والإستغلال المستدام للمجال البحرى بغرض حماية الثروات مع الأخذ فى الإعتبارمصالح الدول الإفريقية غير الساحلية (الداخلية / الحبيسة).

ب- تكمن قيمة المسطحات المائية فى تغطيتها لأكثر من ثلثى سطح الكرة الأرضية كونها من أهم موارد الثروة الطبيعية والجدير بالذكر تصنيف قارة أفريقيا كثانى أكبر قارة على مستوى العالم وبمساحة[1] قدرها (43) مليون كم مربع ويصل الطول الإجمالى لسواحلها إلى أكثر من (26000) ميل بحرى ويوجد بها عدد (38) دولة أفريقية (ساحلية / على هيئة جزيرة).

جـ- ينعكس حجم مساحة المسطحات المائية فى قارة أفريقيا إنعكاس إيجابى على حجم التجارة الدولية لدول القارة الذى يعتبر من أهم موارد الإقتصاد الأفريقى (يتم نقل أكثر من (90٪) من واردات وصادرات قارة أفريقيا عن طريق البحر) بالإضافة إلى ما تتمتع به القارة الأفريقية من مصادر غنية بالثروة السمكية التى تسهم بدورها إسهاما حيوياً فى توفير الأمن الغذائى لأكثر من (200) مليون نسمة وتوفير الدخل لأكثر من (10) مليون نسمة , بالرغم من الإستخدام المكثف والمتزايد للمحيطات والبحار من قبل مختلف القطاعات بالدول الأفريقية والتغير المناخى الذى يتسبب فى الضغط على البيئة البحرية فإن تعزيز (الأمن البحرى الأفريقى - معايير السلامة البحرية - الإقتصاد البحرى الإفريقى) يسهم فى إكتشاف المزيد من الثروة من المحيطات والبحار المحيطة بقارة أفريقيا ويزيد من أهمية المجال البحرى الأفريقى من حيث (الموارد الطبيعية المتعلقة بالطاقة - التجارة - الصناعة - الأنشطة العلمية والترفيهية) والذى يؤدى فى النهاية إلى تحسين الحالة الإقتصادية للشعوب الأفريقية ويمكن التغلب على القيود الواضحة التى تعرقل إستغلال الموارد والقدرات والإمكانيات بإرادة سياسية قوية من القيادات السياسية فى قارة أفريقيا وبتعزيز التعاون والتنسيق الفعال بين السياسات البحرية ذات الصلة فى مختلف مستويات صنع القرار.

---

[1] بما فيها 13 مليون كم[2] من المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي

**2- إدارة الحدود البحرية لأفريقيا:**

**أ - المقصود بإدارة الحدود البحرية دور الحكومات والمؤسسات المسئولة عن تأمين حدود الدولة على مستوى (الدولة / الإقليم) عن طريق مراقبة ومتابعة ما يخص (الهجرة / السفر - الجمارك - الضرائب - .....) والتحكم فى تنظيم عملية تدفق الأفراد والبضائع عبر حدود الدولة بالشكل الذى يحافظ على المصلحة الوطنية ويحقق التنمية الاقتصادية والأمن الداخلى للدولة وطبقاً لأحكام القانون الدولى والقوانين المعمول بها فى كل دولة وتعتبر عملية إدارة الحدود البحرية (بصفة خاصة ودائمة) عملية ذات طبيعة مشتركة تعتمد بشكل رئيسى على التعاون على المستوى الإقليمى بين الدولة ودول الجوار حيث لا يمكن الوصول إلى الهدف المنشود أو الإرتقاء بمستوى أدائها فى حالة تأديتها من جانب واحد تقع مسئولية إدارة الحدود البحرية على عدة جهات على مستوى (الدولة / الإقليم) ومن أمثلة الجهات المسئولة على مستوى الدولة (مصلحة الجمارك - شئون الهجرة - وزارة الداخلية - القوات المسلحة - وزارة الزراعة لأغراض الحجر الصحى - جهات إنفاذ القانون - شركات الشحن - هيئات الموانئ - المؤسسات والهيئات المعنية بالسلامة البحرية) بالإضافة إلى (المنظمة البحرية الدولية) على المستوى (الإقليمى / الدولى) وبالرغم من ذلك فإن العائق الرئيسى يتمثل فى الإفتقار إلى التنسيق بين هذه الجهات وعدم تبادل المعلومات.**

**ب-تدل عملية إدارة الحدود البحرية للدول الأفريقية على سيادة الدول الأفريقية ويؤدى الإهمال أو التقصير فى إدارتها إلى تهديد هذه السيادة ويؤثر بالسلب على الوضع الأمنى (الداخلى - الإقليمى) للدولة وقد حددت إتفاقية مونتفيديو لعام 1933 أربعة عناصر تقوم عليها سيادة الدولة وهم (السكان - الإقليم - حكومة فعالة - أهلية الدولة للدخول فى علاقات مع الدول الأخرى), تعتبر الحدود البحرية لقارة أفريقيا سهلة الإختراق مما يؤدى إلى إرتفاع معدلات [أنشطة (التهريب بأنواعه - الإتجارغير المشروع بالبشر والمخدرات والأسلحة - القرصنة - حالات التمرد - الجرائم المنظمة - التهديدات الأمنية الأخرى] ويؤكد إرتفاع هذه المعدلات على أهمية وضرورية أمن الحدود البحرية تتطلب إدارة الحدود البحرية فى قارة أفريقيا منهجًا إداريًا مشتركًا يساعد على إكتشاف وإستغلال الموارد والثروات الطبيعية والبيولوجية التى تتجاوز حدود الدولة بدون التداخل مع الثروات والموارد الطبيعية والبيولوجية لدول الجوار ونصت الفقرة الثالثة من المادة (74) من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارى بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة وذلك عن طريق الإتفاق على أساس القانون الدولى , كما نصت الفقرة الثالثة من المادة (38) من ذات الإتفاقية على أن لكل دولة الحق فى تحديد عرض بحرها الإقليمى بمسافة لا تتجاوز (13) ميل بحرى مقاسة من خط الأساس المقرر وفقاً لهذه الإتفاقية.**

**جـ- تكون الدول المشتركة فى الحدود (حال توافر أهداف التنمية المشتركة) على إستعداد لترك قضية ترسيم الحدود جانباً للنظر فيها مستقبلاً (وذلك فى حالة عدم الإتفاق على الحدود أو وجود إختلافات جوهرية فيما يخص ترسيم الحدود) وتكون هذه الدول على إستعداد**

لوضع مبدأ التنمية المشتركة كأولوية بالإضافة لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول الأفريقية عند التفاوض على ترسيم الحدود وكذا بعد ترسيم حدودها .



تابع الملحق المرفق

3- حتمية الأمن

أ- تتضمن تهديدات الأمن البحرى [النزاعات البحرية بين الدول - الإرهاب البحرى- أعمال القرصنة - الإتجار بالمخدرات - إنتشار الأسلحة - التهريب بأنواعه (الأفراد - السلع غير المشروعة - الصيد (الجائر / غير المشروع) - الجرائم البيئية - الحوادث والكوارث البحرية) ويشمل التعاون فى مجابهة تهديدات الأمن البحرى من أجل الحفاظ على الأمن البحرى والتنمية الإقتصادية مجالين رئيسيين من التعاون [ التعاون (الإقليمى - الدولى)], ويعتبر الأمن البحرى هدف بالغ الأهمية بقارة أفريقيا وبالأخص للدول المتقدمة بإعتبار أن البحار هى المحرك الرئيسى للتنمية الإقتصادية المستدامة مما يزيد من أهمية وضع إستراتيجية أفريقية لحماية البحار والمحيطات وتوفير السلام والأمن والإستقرار .

ب- إرتفعت معدلات تجارة المخدرات عبر المحيط الأطلسى (مؤخراً) كما يتم تهريب البضائع من قارة أمريكا اللاتينية إلى غرب قارة أفريقيا ومنها إلى قارة (أوروبا - آسيا) والشرق الأوسط وينتشر بشكل كبير هذا النوع من التجارة غير المشروعة فى بعض الدول الأفريقية ويشكل تهديدًا كبيرًا على دول الجوار إلى الدرجة التى قد تؤدى إلى إنهيار إقتصاد هذه الدول ولذلك يتعين على دول قارة أفريقيا أن تسعى إلى وضع سياسة أمنية بحرية مطورة وفعالة وتخصيص الموارد الكافية واللازمة لمكافحة التهديدات البحرية , ووضع الأمن البحرى فى طليعة جدول أعمال القارة الأفريقية مع التأكيد على أنه لا يمكن وضع سياسة للأمن البحرى وتطبيقها بفاعلية من قبل دولة منفردة وإنما يتحقق ذلك من خلال تعاون إقليمى متماسك مثل (مدونة قواعد السلوك الخاصة بجيبوتى وخليج غينيا) .

جـ- تحظى قارة أفريقيا بأهمية إستراتيجية للمجتمع الدولى مما يستوجب زيادة مسئولية وإستجابة الدول الأفريقية لتطوير السياسة الأمنية البحرية مع الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمى وزيادة الوعى بالتحديات الرئيسية التى تواجه الأمن البحرى وإتخاذ الإجراءات ذات الصلة لمكافحة هذه التحديات.

د - ترجع أسباب زيادة التحديات فى مجال الأمن البحرى (جزئياً) إلى عدم قيام بعض الدول الأفريقية بإضفاء الطابع المحلى على المعاهدات الدولية المتعلقة بالأمن البحرى والتى إنضمت إليها مسبقاً بالإضافة إلى ما تسبب فيه فساد وعدم استقلالية نظم عدالة الإدارة الجنائية (كنقاط ضعف أساسية) إلى إضعاف أفضل الجهود التى تبذلها الحكومات والمؤسسات المسئولة عن تأمين حدود الدولة الذين يسعون لإنفاذ القوانين داخل الدول والإمتثال لقواعد الأمن البحرى وفرض عقوبات فى حالة حدوث إنتهاكات ويؤدى عدم

متابعة ومراقبة تنفيذ الأحكام القانونية بصفة مستدامة على المستوى الوطنى والإقليمى إلى عدم وجود إطار إقليمى متكامل لمواجهة تحديات الأمن البحرى.



هـ- الخطوات الإيجابية التى تمت مؤخرًا بخصوص عقد العديد من الإجتماعات والمؤتمرات والتى تعكس الوعى الإقليمى المتزايد بالتهديدات التى تشكلها البيئة البحرية وما ينبغى على الدول الأفريقية من الإرتقاء إلى مستوى الحدث ومعالجة الثغرات الموجودة والتى تظهر فى التشريعات والسياسات المتعلقة بالأمن البحرى بالإضافة إلى تحديث الصك القانونى الحالى أو إنشاء صكوك جديدة ودمجها لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية كما ينبغى على الدول موائمة تشريعاتها الوطنية بطرق تعزز القدرة الإقليمية على التعامل مع تحديات الأمن البحرى وهذا يتطلب أن تعمل الدول فى المنطقة على تعزيز الإستراتيجية الأمنية البحرية لكل دولة أوالمشتركة مع باقى الدول بما فى ذلك من تعزيز المراقبة الفعالة للممرات المائية الداخلية وأمن (الموانئ - السفن - المرافق).

و - تم إتخاذ إجراءات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمواجهة تحديات الأمن البحرى (الاتحاد الأفريقى 2009) بالإضافة إلى مبادرات أخرى متعددة الأطراف بشأن الأمن البحرى - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC), مجموعة خبراء أصدقاء خليج غينيا G8 , الاتحاد الأوروبي, الانتربول - الشرطة الدولية, مبادرة الأطلسى وإستراتيجية الإتحاد الأفريقى 2050, وتوفر الإستراتيجية لعام 2050 فهماً شاملاً للأمن البحرى بما فى ذلك من الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والأمنية بالإضافة إلى المبادرات الثنائية فى مواجهة تحديات الأمن البحرى فى قارة أفريقيا كما دعمت عدة منظمات الدول الأفريقية بطريقة أو بأخرى ، وبالرغم من ذلك لا يزال يتعين على الدول الأفريقية (على المستويين الوطنى والإقليمى) أن تتعامل مع هذه القضية بقدر من الإهتمام والأولوية.

4- <u>التهديدات ومواطن الضعف:</u>

أ- إتساع المجال البحرى الإفريقى وصعوبة تأمينه من الممكن أن يؤدى إلى مجموعة واسعة من التهديدات الحقيقية والمحتملة التى بدورها تؤدى إلى إصابات جماعية وإلحاق أذى إقتصادى بالغ بالدول الأفريقية بالإضافة إلى خسارة فى إيرادات الدول ويمكن لبعض من هذه التهديدات مثل الإتجار بالمخدرات أن تصبح مصدر تمويل للتجارة غير المشروعة للأسلحة التى تؤثر سلباً على القوة البشرية علاوة على عرقلة الديمقراطية وسيادة القانون وزعزعة إستقرار الإقتصاد وتشويه الحياة الإجتماعية ومع النمو الملموس للعوامل المهددة للمجال البحرى فى قارة أفريقيا من حيث العدد والقدرة يتحتم وجود مسعى أفريقى لمعالجة هذه العوامل على الصعيدين الوطنى والإقليمى والقارى.

ب-تشمل التهديدات ونقاط الضعف فى المجال البحرى الأفريقى على <u>الآتى:</u>

(1) <u>مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية:</u>

يتطلب ردع أنشطة الصيد غير المشروع تغليظ العقوبات على مرتكبى هذه الأنشطة "وضع عقوبات صارمة " وفقا لإعلان روما لعام 2005 بشأن الصيد غير المشروع وتشمل هذه العقوبات الحجز على الممتلكات وتغريم المخالفين مبالغ مرتفعة

**والمتابعة القضائية ومتابعة تنفيذ الأحكام بدقة وصرامة بالإضافة لتشجيع جميع الدول الأعضاء بالإتحاد الأفريقى على الإبلاغ عن أى نشاط للصيد غير المشروع لإتخاذ إجراءات صارمة رادعة تكميلية عبر جميع القنوات المتاحة .**



**(2) ترسيم الحدود البحرية:**

**(أ ) يتعين على الإتحاد الأفريقى من خلال برنامج الإتحاد الإفريقى للحدود ووفقا لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) الدعوة بحزم إلى حل قضايا الحدود البحرية القائمة بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية بما فى ذلك داخل الخلجان ومصبات الأنهار والمياه الداخلية (البحيرات والأنهار).**
**(ب) ضرورة عمل الدول الأعضاء على ترسيم الحدود البحرية الخارجية بما فى ذلك جرفها القارى الممتد حيثما ينطبق ذلك وينبغى حث الدول الأعضاء على قبول وتنفيذ كل المسئوليات الناجمة عن إنشاء المناطق البحرية على النحو المنصوص عليه فى إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) وإتفاقية المنظمة البحرية الدولية حول حماية الأرواح فى البحر (SOLAS).**

**(3) غسيل الأموال والإتجار بالأسلحة غير المشروعة والمخدرات:**

**لتوفير الإطار القانونى الرامى إلى مكافحة الإتجار بالأسلحة والمخدرات والجرائم ذات الصلة ينبغى تشجيع تبادل المعلومات فيما بين الدول الأفريقية المتضررة من أجل تعطيل شبكات الإتجار غير المشروع.**

**(4) الجرائم البيئية:**

**يجب على الدول الأفريقية وضع آلية لكشف وملاحقة حالات إلقاء النفايات السامة فى المجال البحرى الإفريقى مع فرض تعويضات صارمة ويجب على الدول الافريقية والشركاء المعنيين دعم آلية التنفيذ المشتركة التابعة لإتفاقيات (نيروبي2) -أبيدجان3) فى تنفيذ عنصر البيئة البحرية والساحلية فضلا عن الإتفاقيات الأخرى ذات الصلة مثل إتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES) وإتفاقية التنوع البيولوجى.**

**(5) الجغرافية المائية (الهيدروغرافيا):**

**قيام الإتحاد الإفريقى بدعوة الدول الافريقية للإنضمام إلى المنظمة الدولية للهيدروغرافيا (IHO) وذلك لتعزيز السلامة البحرية والفاعلية وحماية البيئة البحرية وإستخدامها بصفة مستدامة وهذا ما سيساعد على تهيئة بيئة عالمية تقوم من خلالها الدول الساحلية الأعضاء فى الاتحاد الإفريقي بتقديم البيانات الهيدروغرافية والمنتجات والخدمات الملائمة وفى الوقت المناسب وضمان إستخدامها على أوسع نطاق ممكن.**

**(6) القرصنة والسطو المسلح فى البحر:**

**منذ عام 2008 عمل الإتحاد الأفريقى على إتباع منهج شامل لمكافحة القرصنة والسطو المسلح فى البحر ودعم أعمال فريق الإتصال المعنى بمراقبة القرصنة قبالة**

---

[2] اتفاقية نيروبي هي اتفاقية لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية في إقليم شرق أفريقيا.

[3] اتفاقية أبيدجان هي اتفاقية للتعاون لحماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية في إقليم غرب ووسط أفريقيا

سواحل الصومال (CGPCS) وكذلك جميع مبادرات المنظمة البحرية الدولية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن بما فى ذلك أفضل الممارسات الإدارية (BMPs) لحماية السفن فى المناطق شديدة الخطورة بالإضافة إلى مدونة جيبوتى



تابع الملحق المرفق

لقواعد السلوك (DCC) بشأن قمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن فى غرب المحيط الهندى وخليج عدن ، ومن المتوقع الحصول على نتائج إيجابية بناءاً على إستمرار تشجيع الإتحاد الأفريقى للدول الأعضاء بما يتفق مع الموارد المتاحة والأولويات ذات الصلة والقوانين الوطنية لكل دولة وقواعد القانون الدولى المطبقة وذلك بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية للوصول إلى أقصى درجة ممكنة لقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن بهدف تحقيق الآتى:

( أ ) تقسيم الأعباء.

(ب) تتبع ومراقبة التدفقات المالية.

(جـ) تبادل إبلاغ المعلومات ذات الصلة.

( د) إعتراض السفن والطائرات المشتبه فى تورطها فى أعمال القرصنة أو السطو المسلح ضد السفن.

(هـ)إعتقال ومحاكمة مرتكبى أعمال القرصنة أو السطو المسلح ضد السفن.

(7) الإرهاب البحري:

ظهرت تطورات ملحوظة خلال العقد الماضى فى تنظيم الشحن الدولى ولا سيما من خلال إدخال المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفقية (ISPS) وبناء على ذلك ينبغى على الدول الأعضاء فى الإتحاد الأفريقى التى لم تبدأ فى تنفيذ المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفقية (ISPS) أن تعمل على تنفيذ وإدخال التدابير الأمنية للمجال البحرى الأفريقى.

## 5- الخلاصة:

**أ - أصبح تعزيز الأمن البحرى أمرًا حيوياً وبالغ الأهمية إذا أخذ فى الإعتبار التهديدات المرتبطة بالأمن البحرى (هجمات القراصنة - الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالسرقة والإتجار غير المشروع بالنفط الخام - الإتجار بالبشروالمخدرات والأسلحة - الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم - إلقاء النفايات - النقل عبر الحدود للنفايات الخطرة والتلوث) وترتبط التحديات الأمنية الحالية بقارة أفريقيا بالحدود البحرية غير المحددة بين بعض دول القارة والتى تؤثر على الإستقرار الأمنى والإقتصادى وينبغى على الدول الأفريقية والهيئات الإقليمية التعامل مع الوضع بديناميكية وإنشاء آليات أقوى لإدارة النزاعات والتهديدات الأمنية التى تنشأ عبر العديد من النزاعات الحدودية البحرية الموجودة بالإضافة إلى حاجة القارة الأفريقية إلى إدارة تحديات الأمن البحرى بطريقة إستباقية على مختلف المستويات (الدولية - الإقليمية - الثنائية) وتولى مسئولية الأمن البحرى للقارة من خلال مجالين رئيسيين [التعاون (الإقليمي - الدولى) - الأمن البحرى والتنمية].**

**ب- تتقاسم حوالى 70% من الدول الأفريقية مياه البحار المحيطة بقارة أفريقيا الأمر الذى يؤدى إلى إعتماد العديد من الدول الساحلية بشكل كبير على الإقتصاد البحرى وبالنظر إلى هذا الوضع فإن أى تهديد (طبيعى / بشرى) مؤثر على الأمن البحرى من الممكن أن يؤدى إلى عواقب وخيمة على إقتصاد الدول الأفريقية (الساحلية / الحبيسة).**

**جـ- تتعاون الدول الأفريقية للإحتفاظ بالسيطرة على مجالها البحرى وتقدم الإجراءات المتطورة المتمثلة فى برنامج الحدود للإتحاد الأفريقى ومشاريع (الإستراتيجية البحرية المتكاملة لعام 2050) فى إطار الوعى الكامل للتحديات بالمجال البحرى للقارة الأفريقية والتصميم المتواصل لتحقيق الاستقرار والأمن البحرى.**

المراجع:

**1- Maritime Boundaries Delimitation and Dispute Resolution in Africa**

Theodore Okonkwo
Department of Public Law, Faculty of Law, University of Port-Harcourt, Port-Harcourt, Nigeria.
https://www.scirp.org/journal/paperinformation.aspx?paperid=74765

**2- الإستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا لعام 2050**